المشبهتين فالحاقهما بما اشبهاه واما الف فعال فابقاها على علامة ما هو
في التصغير اعني الجمع لانهم كانما جي لم يصغروا من صيغ الجمع المكسرة
الا اوزان جمع القلة الاربعة فكان الجمع مستنكرا في الظاهر مع التصغير فلو
لم يبقوا علامته لم يخل السامع المصغر على انه مصغر الجمع للتباين بينهما
في الظاهر وكان عليه ان يذكر الف التثنية وياها وواو الجمع المذكر والف
جمع المونث ويستثنيها كما استثنى تاء التانيث وما ذكر معها فانه لا يكسر
ما بعد ياء التصغير في المذكورات ايضا وكذا كان عليه ان يستثني المركب
نحو بعلبك ولا يزاد على اربعة قال الرضي عبارة ركيكة مراده ههنا
ان لا يصغر الخماسي اي لا يرتقى الى اكثر من اربعة احرف اصول في
التصغير لان الاسماء ثلاث درجات ثلاثي ورباعي وخماسي فيصغر
الثلاثي ويزاد عليه اي يرتقى عنه الى الرباعي ايضا فيصغر ولا يزاد
على الرباعي اي لا يزاد الارتقاء عليه بل يقتصر عليه ولا يصغر الخماسي
فان صغر تدل على ضعفه فالحكم ما ذكره اي المصنف من حذف الخامس وغيره ولذلك
اي ولانه لا يرتقى عن الرباعي لم يجي في غيرها اي في غير ذي تاء التانيث
وذي [illegible] وذي الالف والنون المشبهتين بهما وذي الف افعال
وكذا في غير ما ذكرنا ايضا بل وغير المنسوب ايضا نحو عبقري وغير
نحو مسيلمين وكان عليه ان يستثنيها ههنا ايضا الا ثلاثة اوزان
لانه ان كان ثلاثيا فتصغيره فعيل وان كان رباعيا فان لم يكن مع الاربع
مدة رابعة فتصغيره فعيعل وان كانت فتصغيره فعيعيل وقد
خولف في الوزن هنا ما سبق من اعتبار الحروف الزائدة والاصلية

اذ يدخل

اذ يدخل في فعيعل جعيفر واكيلب وحمير ومسيجد ونحوها
وفي فعيعيل مفيتيح وتميثيل ونحو ذلك ومن ترتيبها اذ يقال وزن
أُوَيْدِر تصغير آدر فعيعل لا افيعل ونحو ذلك فقصدا للاختصار
بحصر اوزان التصغير فيما تشترك الالفاظ فيه بحسب الحركات المعينة
والسكنات لا بحسب الحروف زيادة واصالتها وترتيبها فوزنوها بوزن يكون
في الثلاثي دون الرباعي لكونه اكثر منه واقدم في الطبع فاذا احتيج الى
زيادة على الفاء والعين واللام كررت العين دون الفاء او اللام لان الفاء
لا تكون فيها زيادة التضعيف واللام يلتبس معها بوزن الرباعي الاصلي
والمقصود كما ذكر وزن الثلاثي وان لم يقصد هذا الحصر المذكور
وزن كل بنا بما يليق به فقال دريهم فعيلل وحمير فعيل ومقيبل
مفيعل ونحو ذلك وقوله في غيرها لانه فيها يجي على غير الامثلة الثلاثة والذي
يجي من الامثلة الثلاثة الا قبل الف التانيث وما ذكر معها واذا صغر
الخماسي على ضعفه اي مع ضعف تصغيره لثقله فالاولى حذف الخامس
لان الكلمة ثقيلة بالخمسة الاصول فاذا زيدت عليها ياء التصغير زادت
ثقلا وسببت كثرة الثقل وان كان زيادة اليا لكنه لا يمكن حذفها اذ هي
علامة التصغير فحذف ما صارت به الكلمة على حاله تؤدي الى الثقل
بزيادة حرف عليها وهو الخامس لا يقال هلا جاز ابقاء الخامس وغاية
ان يكون مثل مزيد الخماسي لانا نقول تلك الزيادة ليست بقياسية
فلا تكثر في الكلام واما التصغير فقياسي فيؤدي الى
كثرة وجوده في الكلام الثقيل وقيل الاولى حذف

Copyright © King Saud University